

# المركز السوري للعدالة والمساءلة



سوريا: البيانات والتوثيق والأدلة لدعم إصلاح المؤسسات

إعداد

دانيال سيروار

سلسلة مذكرات

التوثيق في العدالة الإنتقالية

# سوريا: البيانات والتوثيق والأدلة لدعم إصلاح المؤسسات

## مقدمة

الوثائق والبيانات التي تتراكم لدى الأجهزة القمعية مهمة لذاكرة الشعوب، وتعد بمثابة شهادة لا بديل عنها. لكن التبرير الأهم للحفاظ على أرشيف النظام القمعي من جانب الدول الديمقراطية الجديدة تكمن في أهمية تلك المصادر الوثائقية للمتضررين من النظام السابق، سواءً أكانوا ضحايا مباشريين أو غير مباشريين. والوثائق من الفترة القمعية ضرورية لممارسة الحقوق الفردية: العفو، التعويض، المعاشات التقاعدية، والحقوق المدنية العامة (الميراث، والملكية ... ) في الوضع السياسي الجديد<sup>1</sup>

- تقرير أعد لليونسكو بالنيابة عن المجلس الدولي للأرشيف عام 1997.

تعد الوثائق البيروقراطية المذكورة أعلاه ذات أهمية خاصة لإصلاح المؤسسات بعد حقبة الحكم الشمولي، حيث يهدف إصلاح المؤسسات إلى تحويل الدولة من منظمة قمعية تركز على حماية من هم في السلطة، بغض النظر عن القانون، إلى دولة ديمقراطية تحمي حقوق وممتلكات جميع المواطنين على قدم المساواة بموجب القانون- بما في ذلك أولئك الذين يسكنون بزمام السلطة. ومن أجل تحقيق ذلك في سوريا، فإن العاملين في هذه المؤسسات بحاجة إلى أن يتم التدقيق بشأنهم بشكل فردي أو ضمن مجموعات، وهي ممارسة معروفة عموماً بالغزيلة. وكذلك قد تتم أو لا تتم مساءلتهم عن أفعال سابقة وفقاً لمعايير يضعها المجتمع السوري. وسوف تتم محاكمة البعض منهم جنائياً، فيما قد يمنح العفو للعديد منهم، أو تتم إحالتهم إلى التقاعد، أو يتم طردهم من العمل، أو نقلهم، أو إعادة تدريبهم على مهن أكثر ملاءمة. كل هذه القرارات تعتمد على التوثيق.

ويمكن أيضاً تطبيق التدقيق والغزيلة على أعضاء من جماعات الثوار. وفي حين أنه من المرجح أن تكون عملية التوثيق غير مكتملة إلى حد كبير بالنسبة للجماعات المسلحة، غير أن المجالس الإدارية والمحاكم الثورية في المناطق المحررة سوف تحتفظ بسجلات بدائية على الأقل. كما أنه من المهم أن تعامل مؤسسات مرحلة ما بعد الحكم الشمولي قوات الثوار بالمثل وذلك لتجنب إفلاتهم من العقاب عن جرائمهم وأثامهم، ومنع الأفراد الذين تم كشف تورطهم من تقلد مسؤوليات هامة بعد الأسد، وكذلك محاولة الحد من عمليات القتل الانتقامية. وتظهر تجربة ليبيا المشاكل التي

<sup>1</sup> أنتونيو غونزالز كيونتانا، "أرشيفات الأجهزة الأمنية للأنظمة القمعية السابقة"، تقرير أعد لليونسكو بالنيابة عن المجلس الدولي للأرشيفات، باريس: اليونسكو 1997، تم الإطلاع عليه في 13 آب، 2013

[http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=9&ved=0CG0QFjAI&url=http%3A%2F%2Fportal.unesco.org%2Fci%2Fen%2Ffile\\_download.php%2F9d60f7a50593532c613c169f6ef62c85Archives%252Bof%252Bthe%252BSecurity%252Bservices%252Bof%252Bformer%252BRepressive%252BRegimes.rtf&ei=GD0KUs6aMcm4yQH82oHYDQ&usg=AFQjCNFwv6AVn19N3vYoYQt\\_nsa7NgqBCA&sig2=WpCgY90fvfF7pA93g\\_yivA&bvm=bv.50500085,d.aWc](http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=9&ved=0CG0QFjAI&url=http%3A%2F%2Fportal.unesco.org%2Fci%2Fen%2Ffile_download.php%2F9d60f7a50593532c613c169f6ef62c85Archives%252Bof%252Bthe%252BSecurity%252Bservices%252Bof%252Bformer%252BRepressive%252BRegimes.rtf&ei=GD0KUs6aMcm4yQH82oHYDQ&usg=AFQjCNFwv6AVn19N3vYoYQt_nsa7NgqBCA&sig2=WpCgY90fvfF7pA93g_yivA&bvm=bv.50500085,d.aWc)

يمكن أن تنشأ عن عدم مساءلة الميليشيات. قد تشكل مثل هذه المشاكل عائقاً أمام التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، و مشاكل في وجه بناء دولة تحتكر الوسائل المشروعة للعنف، وهي خطوة أولى أساسية في إصلاح القطاع الأمني.

### تعتبر البيانات والتوثيق والأدلة من نظام الأسد حيوية للعدالة الإنتقالية:

في حين يبدو أن الصراع السوري لا يزال بعيداً عن التوصل الى حل، فإن الوقت ليس مبكراً جداً لكي يبدأ المعنيون بالعدالة الإنتقالية والمساءلة في التفكير بالبيانات والوثائق والأدلة اللازمة لدعم إصلاح المؤسسات. بالإضافة إلى غيرها من عمليات العدالة الإنتقالية مثل التعويضات والمحاکمات ولجان الحقيقة والمصالحة. وسواء إذا انتهى هذا الصراع بفوز المعارضة أو بالتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، فسوف يكون هناك في ذات الوقت فرصة وحاجة إلى توثيق الإنتهاكات ومساءلة الجناة. إنّ سجلات الإدارة العامة للنظام، وأي سجلات متاحة من المعارضة داخل وخارج سوريا بشأن أنشطتها أو أنشطة النظام، ستكون هامة ويجب الحفاظ عليها.

من غير المرجح الحفاظ على الوثائق وفق المسار الطبيعي للأحداث، فقد يحاول النظام في أيامه وأسابيعه الأخيرة تدمير السجلات ذات الصلة كما حدث في ألمانيا الشرقية أثناء سقوط الشيوعية. في عام 1989 و1990 منعت إحتجاجات المواطنين المسؤولين الشيوعيين من طمس سجلات ثبتت في السنوات الـ 25 اللاحقة أنها لا تقدر بثمن لإعطاء الأفراد صورة كاملة عما كان يقوم به النظام ولمساءلة الموظفين المسؤولين عن أعمالهم. واليوم، لا يزال أكثر من ألف شخص في ألمانيا يعمل لدى المفوض الإتحادي لملفات جهاز أمن الدولة.

من الممكن أيضاً أثناء فوضى إنهاء النظام أن يقوم المواطنون بنهب وتدمير السجلات التي لولا ذلك كانت ستكون أساسية للعدالة والمساءلة. هذا ما حدث في العراق، حيث تركت العديد من السجلات الأمنية دون حراسة وتناثرت في الشوارع أو أحرقت أو دمرت، مما جعل المساءلة صعبة إن لم تكن مستحيلة.

من المرجح أن تكون سجلات الثوار أقل إكتمالاً بكثير وأقل تنظيمياً من سجلات النظام، إلا أن المعاملة المتساوية بموجب القانون سوف تتطلب الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه. وتشير تجربة كوسوفو وصربيا والعراق الى أن إنتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي تم إرتكابها في زمن الحرب، يمكن أن تشكل مشكلة حتى بالنسبة للحركة الثورية المنتصرة لمدة تصل إلى عقدين من الزمن بعد إنتهاء الحرب.

مهما كانت القرارات التي سوف تتخذ في نهاية المطاف بشأن الغرض من التوثيق، فإنه يمكن تعظيم الفائدة منه عن طريق ضمان الحفاظ على سلامة وسرية سجلات كل من النظام والثوار في أعقاب سقوط النظام، حتى تتخذ الحكومة اللاحقة قرارات بشأن كيفية إستخدامها لأغراض المساءلة، وما إذا كانت ستتم إتاحتها للجمهور وكيف. إن إتاحة مثل هذه السجلات للجمهور بشكل عشوائي قد يؤدي إلى عمليات قتل انتقامية من النوع الذي تشهده ليبيا حالياً.

## أنواع الوثائق الهامة لخدمة إصلاح المؤسسات وتعزيز المساءلة:

تتضمن الأجهزة الأمنية الرئيسية في سوريا ما يلي:

- مخابرات أمن الدولة، التي تتبع لإدارة المخابرات العامة، ولها فروع إقليمية في سوريا.
  - شعبة الأمن السياسي، التي تعمل بنشاط ضد المعارضة.
  - الإستخبارات العسكرية في وزارة الدفاع، والفاعلة أيضا ضد المعارضة وتدعم كذلك الجماعات المتطرفة خارج سوريا.
  - شعبة المخابرات الجوية، التي ينظر إليها عموماً على أنها الرائدة في جهود النظام ضد المعارضة ولها أيضا عملاء خارج سوريا<sup>2</sup>.
- قد يتم إلغاء بعض هذه المؤسسات في أعقاب الثورة، وقد يتم إصلاح غيرها أو إعادة تشكيلها. وفي كلتا الحالتين، هناك حاجة إلى الحفاظ على سجلاتها أكثر ما يمكن.
- سوف تعتمد أنواع الوثائق المطلوبة للإصلاح المؤسسي والعدالة الإنتقالية على الإجابات عن الأسئلة التالية، التي طرحها روجر دوئي بشكل مفيد<sup>3</sup>:

**الأهداف:** ما هي المؤسسات والمناصب التي سوف يتم التدقيق فيها؟

**المعايير:** ما هو السلوك السيء الذي يجري التدقيق بشأنه؟

**العقوبات:** ماذا سيحدث للأفراد الذين يثبت تورطهم؟

**التصميم:** ما هو نوع، وهيكلية، وإجراءات عملية التدقيق؟

**النطاق:** كم عدد الناس الذين سوف يتم التدقيق في عملهم؟ وكم من الناس سوف تتم معاقبتهم؟

**التوقيت والمدة:** متى سيجري التدقيق وكم من الوقت سيستغرق؟

**الأساس المنطقي:** كيف يتم تبرير عمليات التدقيق؟ وما هي أسبابه؟

**الإساق:** كيف يرتبط التدقيق بتدابير أخرى لإصلاح المؤسسات؟ وكيف يرتبط ذلك بتدابير أخرى للعدالة الإنتقالية؟

<sup>2</sup> راجع أيضا "سوريا، الإستخبارات والأمن"، موسوعة التجسس، والإستخبارات والأمن، تم الإطلاع عليها في 15 آب، 2013

<http://www.faqs.org/espionage/Sp-Te/Syria-Intelligence-and-Security.html>

<sup>3</sup> "مقدمة" لألكسندر ماير ريسك وبابلو دي غيريف، العدالة كوقاية: التدقيق على الموظفين الحكوميين في المجتمعات الإنتقالية (نيويورك: مجلس أبحاث علم الاجتماع، 2007)، ص.20. وهذا الملخص الذي يضم 500 صفحة من الآراء حول دراسات الحالة التي تم التدقيق عليها بشكل واسع، كمشح الأفراد المطلوب للإصلاح المؤسسي، ويشمل ورقة مواضيعية كتبها سيرج رومين عن "جمع وإدارة المعلومات عن عمليات التدقيق" ص 404-434.

يجب أن يتخذ السوريون قراراً بشأن هذه القضايا قبل أن يتضح بالضبط ما هو التوثيق المطلوب وما الفترة التي يغطيها.

سوف تعتمد متطلبات التوثيق أيضاً على السياق السياسي لعملية الانتقال. ومن المرجح أن التوصل إلى نهاية للحرب وإلى محصلة سياسية متفق عليها سيحافظ على مؤسسات الدولة ويسمح بعملية أبطأ، وأكثر تأنيباً وربما أقل إكتمالاً من إصلاح المؤسسات. ومن المرجح أيضاً أن الانتصار العسكري للمعارضة سيؤدي إلى عملية إصلاح أسرع وأكثر قسوة. أما إذا كان هناك إشراف دولي على فترة ما بعد الأسد، فإن ذلك سوف يكون عاملاً إضافياً، لأن سوريا ستكون تحت ضغوط أكبر للتقيد بالمعايير الدولية (ومن المرجح أن يكون لسوريا فرص أكبر في الحصول على الموارد اللازمة).

وتشمل الفئات المحتملة التي قد ينظر السوريون في أرشفتها في المراحل الأولية:

**1. سجلات التوظيف والسجلات المالية لجميع الأجهزة الأمنية،** وهذه تشمل ليس فقط الشرطة والجيش ولكن أيضاً تمتد إلى مسؤولي الأمن الداخلي والقوات شبه العسكرية مثل الشبيحة.

وينبغي أن تشمل هذه سجلات الموظفين (بما في ذلك تقييمهم)، ووثائق الدفع، والهيكل التنظيمية. فبدون هذه الوثائق، سيكون من الصعب إثبات من كان جزءاً من جهاز أمن النظام، مما يجعل التدقيق على أساس فردي أمراً صعباً. وينبغي أن تتضمن هذه السجلات المدفوعات التي تمت لأشخاص عملوا كعملاء أو مخبرين للأجهزة الأمنية.

**2. السجلات التشغيلية للأجهزة الأمنية،** الرسمية وغير الرسمية على حد سواء.

العديد من الأنظمة الشمولية تحتفظ بسجلات حتى لأسوأ سلوكياتها، لأنها لا تتوقع تعرضها للمساءلة. يمكن أن تشمل هذه على سجلات للإستجابات، والتعذيب و"الاختفاء"، فضلاً عن العمليات العسكرية وشبه العسكرية ضد المعارضة، بما في ذلك أسماء الجناة والقادة. وكمثال على ذلك، كان الخمير الحمر يوثقون عمليات الإبادة الجماعية في كمبوديا من 1975-1979<sup>4</sup>. ويعتبر هذا النوع من سجلات النظام مهماً إذا تقرر تقديم تعويض للضحايا.

**3. سجلات و إجراءات المحاكم الأمنية،** بما في ذلك القرارات أو الأحكام السرية.

على عكس الوضع في العراق، حيث معظم فظائع النظام كانت ترتكب خارج نطاق القضاء، كانت سوريا حتى عام 2011 تعمل في ظل نظام قضائي مزدوج، حيث كان يتم النظر في حالات "الأمن القومي" من قبل محكمة أمن الدولة العليا بعيداً عن الإجراءات القضائية الاعتيادية. وفي حين تم إلغاء هذه المحكمة، فإن محكمة "مكافحة الإرهاب" هي

<sup>4</sup> برنامج الإبادة الجماعية الكمبودية لجامعة يال، تم الإطلاع عليه في 16 آب، 2013 <http://www.yale.edu/cgp/>

التي تنظر الآن في القضايا المرفوعة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الناشطين.<sup>5</sup> وقد تكون بعض من أسوأ سلوكيات النظام موثقة في سجلات المحاكم الأمنية ومحكمة مكافحة الإرهاب.

4. **سجلات العضوية وغيرها من سجلات حزب البعث، الذي تولى السلطة في سوريا لمدة 50 عاماً.**

أصبح العديد من المواطنين السوريين العاديين أعضاء في حزب البعث كشرط للحصول على وظيفة، غير أن سجلات الحزب ينبغي أن تبين وجود مستويات مختلفة من العضوية، فضلاً عن المشاركة والالتزام. وينبغي توقع أن يتم إساءة استعمال هذه السجلات لوصم الناس بـ "المتعاونين مع النظام". لذا فإن حسم موضوع "العزل السياسي" للمسؤولين في النظام السابق وحزب البعث يعتمد في جزء منه على وجود سجلات دقيقة. والحدود التي تفرض على الناس لحظر شغل المناصب العامة سيكون لها آثار حقيقية حول تحديد من بإمكانه تولي السلطة السياسية، كما تشير التجربة الليبية والعراقية.

5. **إعتراض الاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلاً عن سجلات الإنترنت.**

لدى نظام الأسد قدرات كبيرة على إعتراض المكالمات وعلى الحرب الإلكترونية وكان يستخدم هذه القدرات بنشاط في جهود قمع المعارضة. سيكون هناك حاجة لهذه الوثائق في عمليات لتوثيق الانتهاكات، لكنها سوف تحتوي أيضاً على مواد يفضل الكثير من الناس بقاءها قيد الكتمان.

6. **تقارير الأجهزة الأمنية عن الأفراد والمنظمات.**

تشكل مثل هذه التقارير جزءاً روتينياً من أي نشاط متعلق بإنفاذ القانون، ومن المحتمل أن يكون حجم هذه التقارير ضخماً في سوريا.

7. **وثائق متعلقة بقرارات النظام، ولا سيما على المستويات العليا، بما في ذلك التسجيلات الصوتية وسجلات مكتب الرئيس.**

سيكون هناك حاجة لإثبات مسؤولية القيادة بشأن هذه الأوامر، وليس مجرد إفتراض مسؤوليتها. ويحرص معظم المسؤولين رفيعي المستوى على أن تكون قراراتهم موثقة جيداً، بما في ذلك من خلال التسجيلات الصوتية ورسائل البريد الإلكتروني.

<sup>5</sup> هيومن رايتس ووتش، " سوريا: استخدام محكمة مكافحة الإرهاب لخنق المعارضة"، تم الإطلاع عليها في 29 آب 2013، <http://www.hrw.org/news/2013/06/25/syria-counterterrorism-court-used-stifle-dissent>

8. سجلات الأملاك والسجلات المالية للنظام والمسؤولين الرئيسيين، بما في ذلك الحسابات المصرفية الأجنبية.

مثل هذه السجلات ضرورية من أجل إسترداد الأصول المملوكة للدولة، والتي في كثير من الأحيان يتم "خصصتها" إما أثناء حكم النظام أو تحسباً لسقوطه.

## 9. ملفات السجناء.

دون السجلات المعنية، لن يكون للإدارة الإنتقالية أية طريقة للتمييز بين السجناء السياسيين، والمتطرفين السياسيين والمجرمين العاديين. سوف يمنح الإفراج عن السجناء السياسيين الأولوية القصوى في مرحلة ما بعد الأسد

تشكل مسألة السجناء تحدياً صعباً منذ البداية. فإذا تم ببساطة فتح أبواب السجن على مصراعيها، كما قد يرغب الكثير من السكان وكما حدث في ليبيا، فإن عدداً كبيراً من المجرمين والمتطرفين السياسيين سيصبحون طلقاء. ومن المرجح أن يشكّلوا آفة للمرحلة الإنتقالية، ويتسببوا بقلق دولي كبير حول عدم الإستقرار وربما الإرهاب سواء داخل سوريا أو خارجها، حتى تتمكن السلطات من تحديد هويتهم، وإستعادة السيطرة وإعادة سجن عدد كبير منهم مرة أخرى، وذلك قد يستغرق سنوات. كما أنه سيكون من الأفضل بكثير الحفاظ على السجلات المطلوبة للتمييز بين السجناء وإصدار الأحكام المعقولة، مع مراعاة الأصول القانونية، بحق من ينبغي أن يبقوا في السجن ومن الذين ينبغي الإفراج عنهم.

تعد الحرب السورية أحد أوائل النزاعات التي يلعب فيها الإعلام الإجماعي دوراً، بما في ذلك لقطات الفيديو على يوتيوب. وقد تكون هذه المادة مفيدة في تحديد الجناة وإنتهاكات حقوق الإنسان، ولكن من غير المحتمل أن تلعب دوراً مباشراً قوياً في عملية إصلاح المؤسسات، إذ لم يتم تصوير سوى عدد ضئيل من المسؤولين وهم يرتكبون إنتهاكات لحقوق الإنسان. وقد تكون هذه المادة أكثر فائدة في تحديد الثوار المسيئين، حيث قام البعض منهم بنشر الإنتهاكات التي ارتكبوها على الإنترنت وبتوثيق الإنشاقات وتوقيتها.

يمكن الحصول على فكرة ما عن أنواع الوثائق الخاصة بالقيادة التي يرجح العثور عليها من مجموعة صدام حسين في جامعة الدفاع الوطني، والتي تتضمن "تسجيلات صوتية لإجتماعات رفيعة المستوى، وخطابات لصدام وكبار المسؤولين، ومراسلات بين الوزارات، وسجلات ديوان الرئاسة وغيرها، وتتعلق بشكل رئيسي بقضايا متعلقة بالأمن القومي، وسياسة الدفاع، والدبلوماسية".<sup>6</sup> حتى هذه السجلات غير المكتملة أثبتت بأنها لا تقدر بثمن، لكن عدا عن المحاكمات القليلة التي تمت لمسؤولين رفيعي المستوى (بما في ذلك الرئيس نفسه)، كان هناك القليل من المساءلة الفردية عن إنتهاكات نظام صدام حسين، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم ملائمة التوثيق مقارنة بما هو متاح الآن.

<sup>6</sup> معهد الدراسات الإستراتيجية الوطنية، "مجموعة صدام حسين"، تم الإطلاع عليها في 15 آب، 2013  
<http://www.ndu.edu/inss/index.cfm?secID=138&pageID=4&type=section>

## المتطلبات التشغيلية للحفاظ على البيانات والوثائق والأدلة للعدالة الإنتقالية:

من المرجح أن يكون التوثيق المتعلق بالفئات التسعة المذكورة أعلاه هائلاً، ومشفرًا رقمياً جزئياً، ومخزناً في مرافق سوف تتعرض للهجوم في الأيام الأخيرة للنظام. ومن المحتمل أن يتم قياس حجم الملفات الفعلية بالكيلومترات من مساحة الرفوف. لذا من المهم ألا يتم تدميرها أو خلطها، إما عن قصد أو عن غير قصد. ويحتمل أن يكون نظام الأسد قد أوعز بالفعل للقوات شبه العسكرية مثل الشبيحة (مجموعة مشابهة لفدائيي صدام في العراق) أن يقوموا بتدمير السجلات كجزء من عملية أوسع نطاقاً من التدمير المنهج. سوف يحاول اللصوص سرقة أجهزة الكمبيوتر التي تم تخزين الأرشيفات القيمة فيها، وسوف يكون هناك حاجة لتعيين الشرطة أو قوات مسلحة أخرى لحماية الوثائق وينبغي أن يحصل الناس على تصاريح للوصول إليها من أجل فهرستها وضمان استمرار سلامتها.

بالتالي، فإن الحفاظ على سجلات النظام سوف يتطلب بيروقراطية متخصصة مكلفة بالحفاظ على الوثائق، جنباً إلى جنب مع كل ما يرتبط بها من موظفين وممتلكات. فالأماكن التي يُحتفظ فيها بهذه الوثائق تحتاج إلى الحراسة والحماية. ولعل أفضل طريقة لتحقيق ذلك ستكون من خلال إنشاء وحدة "وثائق النظام"، ويكون جزء من موظفيها من المسؤولين العاملين في المؤسسات التي تقتضي الحاجة للحفاظ على سجلاتها. فمعرفة الشخصية بالوثائق سوف تجعلهم أكثر قدرة على تعيين الأولويات للحفاظ عليها. إلا أنهم سوف يكونون بحاجة إلى توضيح أهمية هذا الإجراء لشركاء آخرين في المعارضة، وتوضيح كيفية القيام به، وإلا فقد ينظر إليهم على أنهم يضطلعون بهذه الجهود لحماية الشخصية أو لأغراض شائنة أخرى.

إضافة إلى ذلك، قد يكون هناك عدد كبير من الناس، بما في ذلك العديد ممن هم الآن في المعارضة، قد تعاونوا في مرحلة من المراحل مع نظام الأسد، كما حدث خلال فترة الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية. لذلك، هناك حاجة لتحقيق توازن بين المخاوف بشأن الخصوصية الشخصية، وحاجة المجتمع للوضوح والمساءلة. إن السياسات المتعلقة بالوصول في نهاية المطاف إلى وثائق النظام قد تنوعت بشكل كبير، من النموذج الألماني، حيث يكاد يكون فيه الوصول إلى الوثائق متاحاً للجميع، إلى وصول مقيد أكثر من ذلك بكثير كما في هنغاريا وبولندا، وإلى قرارات بتدمير الأرشيف كما في تشيلي واليونان<sup>7</sup>.

## الإستنتاجات:

يتوقف الكثير مما سبق على ما إذا انهار النظام بشكل فوضوي أو كان بالإمكان التوصل إلى إنتقال منظم. وحتى بعد رحيل النظام، فإن وضع السياسات الملائمة للطرف السوري سوف يستغرق وقتاً طويلاً. فإصلاح المؤسسات لا يتحقق أبداً في خطوة واحدة بعد سقوط النظام بوقت قصير. ومن المرجح جداً أن يستغرق ذلك عقداً من الزمان أو أكثر قبل أن يتم حل المسائل العالقة، كما هو الحال في العراق. في الغضون، فإن استخدام هذه المواد لأغراض شخصية أو سياسية سوف يشوه سمعة الثورة ويجعل المرحلة الإنتقالية أصعب بكثير مما يمكن أن تكون.

<sup>7</sup> للإطلاع على التجارب في أوروبا الشرقية، بما فيها في البلقان، راجع فلاديمير دفوراكوف وأنديلكو ميلاردوفيك، نسخ الغريلا وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في أوروبا الوسطى والشرقية (زغرب: مركز الأبحاث للعلوم السياسية، 2007، تم الإطلاع في 20 آب، 2013 [http://www.kas.de/db\\_files/dokumente/7\\_dokument\\_dok\\_pdf\\_12839\\_2.pdf](http://www.kas.de/db_files/dokumente/7_dokument_dok_pdf_12839_2.pdf)



إن من الخطوات المبكرة الهامة تجاه الحفاظ على الوثائق اللازمة لدعم العدالة الانتقالية هي إجراء مسح لما يحدث بالفعل في المناطق المحررة، وجمع كل ما هو متاح. لقد سقط مركز مدينة الرقة تحت سيطرة المعارضة. ماذا حل بسجلات أمن النظام والسجلات القضائية هناك، وفي حلب وحمص وغيرها من المدن التي أصبحت تحت سيطرة المعارضة؟ هل تم تدميرها أو إزالتها؟ هل تم الاحتفاظ بها؟ ماذا بشأن القواعد العسكرية التي تم اجتياحها؟ ماذا حدث لسجلاتها؟ إن جمع أكبر قدر ممكن من المواد المتاحة، بعض هذه الوثائق محتفظ به من قبل مجموعة من المحامين في الرقة، كمشروع تمهيدي سيكون وسيلة معقولة لبدء عملية سوف تتطلب الكثير من الجهد لعدد من السنوات.

### حول المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة هو منظمة غير ربحية مدعومة من عدة أطراف. يتطلع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة، وبتحترم حقوق الإنسان وبسيادة القانون.

يقوم المركز السوري للعدالة والمساءلة بجمع وحفظ وتحليل المعلومات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من البيانات ذات الصلة من أجل المساهمة في عملية العدالة الانتقالية في سوريا ودعمها. وعبر إنتاج مقاربة موضوعية وغير متحيزة، يقوم المركز كذلك ببناء والحفاظ على علاقات وشراكات قوية مع الأفراد والمنظمات والمجتمعات المحلية السورية والأطراف الفاعلة دولياً التي تعمل من أجل تحقيق العدالة والمساءلة لجميع السوريين.